الفصل السادس
نحـو آفـاق أوسـع

إذا ما اعتبرنا أن العمران هو عمارة الأرض وأنه محصلة تفاعل الإنسان مع المكان، فإنه يمكن القول إن العمران الفيضي في الوادي والدلتا والذي بدأ منذ الاستقرار البشري الأول على ضفاف النيل قد بلغ نهاياته في العصر الحديث وعلى وجه الدقة في نهاية الألفية الثانية للميلاد، وأنه قد أخذ في النقصان بسرعة كبيرة بعد بلوغه منتهاه. لقد بلغ عدد السكان في منتصف القرن العشرين ٢٠ مليون نسمة وربما يمثل ذلك النقطة الحرجة التي بدأ بعدها يضيق المكان بالانسان. ومع التزايد البشري بمعدلات مضاعفة على حيز محدود المساحة ذى قاعدة تنموية أحادية بدأ التآكل في الحيز المكاني، كما بدأ الخلل تبعا لذلك يتسرب إلى منظومة العمران. وليس أمام المصريين من بديل إلا الخروج إلى آفاق جديدة رحبة خارج واديهم الذي ضاق بهم. إن مصر تدخل الألفية الثالثة وهي على شفا انطلاقة حضارية ثانية شبيهة بانطلاقتها الأولى عندما استقر المصريون وأقاموا حضارتهم الأولى في حوض النهر في واديه ودلتاه.

إن الحيز الجديد له سمات تختلف كثيرا عن سمات الحيز الأول. أولها أنه ليس حيزاً شريطياً ذا بعدٍ واحدٍ بل حيز رحب يمتد في الاتجاهات الأربعة.

وثانيها أنه حيز بالغ التنوع في مناخه وبيئتـه وطبيعتـه الإيكولوجيـة. فمنـه الساحلي، ومنه الصحراوي، ومنه المنخفض السـهلي، ومنـه أيضـا المرتفـع الجبلي. كما أنه بالغ التنوع أيضا في إمكاناته الظاهرة منهـا والباطنـة؛ ممـا سيؤدي بالضرورة إلى التعدد في أنماط التنمية ومجالاتها. ومع هـذه السـمات الجديدة للحيز المكاني المصري، فقد استجدت بعض الخصائص على الشخصية المصرية الحديثة، كما استجدت بعض المتغيرات على الساحة الإقليمية والعالمية وعلى دور العلم والمعرفة والتقنية الحديثة في التنمية وفي القدرة على التغييـر. وهي تتلخص فيما يلي:-

- اكتسب المصري الحديث خصائص جديدة لم تكن معروفة لـدى أسـلافه الأولين. فقـد أصبح يدرك السلطة ليس بمعناها السلطوي القومي القـديم، بل صار أكثر فهما وتقديرا لدورها فـي "التمكـين" و"التنسـيق" و"حفـظ التوازنات" وإتاحة الفرص بالعدل والتساوي بـين الشـرائح الاجتماعيـة والشرائح المكانية المختلفة على سواء. كما صار أكثر استعدادا للمشـاركة الإيجابية الفعالة في الشئون العامة وفي التأثير على صنع القرار وتطبيقـه. وبالتالي فمن المنتظر في العهد الجديد أن النمط الذي يتسم بشدة المركزية في التخطيط ورسم السياسات سوف يحل محله نمط آخر أكثر لا مركزية وأكثر ديمقراطية.

- أصبح العلم والمعرفة والتقنية متاحة للإنسان في تعامله مع الأرض والبيئة وفي صياغته لحياته مما يجعله أكثر قدرة على مواجهة تحـديات شـديدة الصعوبة ما كان ليستطيع مواجهتها من قبل، مثل نـدرة الميـاه ونـدرة الموارد وندرة الطاقة وتطرف المناخ.

- من الواضح أن الحواجز والسدود التي قامت لقرون طويلة بين الأمم والشعوب -سواء أكانت حواجز مادية أم حضارية أم عقائدية- قد أخذت حدتها تخف تدريجيا. وأصبح اللقاء بين الحضارات أكثر خصوبة وأشد تأثيرا عما كان عليه. وقد نتج عن ذلك أن المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية صارت أسرع في إيقاعها عما كانت عليه من قبل. ولم تعد المشاكل الوطنية -بما في ذلك مشكلة التنمية والسكان- ينظر إليها بمعزل عن النطاق الإقليمي والعالمي. فقد أصبح من الممكن أن حل مشكلة في نطاق دولة إنما يكمن في نطاق دولة أخرى، وعلى الأخص بين الدول المتجاورة والواقعة في إقليم واحد.

كل هذه الديناميكيات المتشابكة تستوجب قدرا كبيرا من المرونة في التخطيط ورسم السياسات والإدارة الخاصة بالتنمية والعمران حتى تكون أكثر قدرة على استيعاب المتغيرات المتلاحقة السريعة.

إن إحدى النتائج الهامة التي يمكن أن تستخلص من تجربة الإنسان المصري الحديث مع حيزه المكاني الحالي هي أن التنمية والعمران هما في حقيقة الأمر كيان واحد وأن الفصل بينهما إنما يؤدي إلى خلل في كليهما. وبهذه النظرة الموحدة للتنمية والعمران وبإدراك للحقائق المستجدة والتي سبق ذكرها يمكن أن نعرض الآفاق الجديدة للمكان والتنمية والعمران، وذلك على النحو التالي:-

(١) ملامح الحيز المكاني الجديد وأنماط التنمية:

لتحديد مجالات التنمية في الحيز المكاني الجديد يلزم معرفة ودراسة الموارد السطحية والجوفية الكامنة فيه من حيث المواد الأولية والمعادن والمياه والطاقة بمصادرها المختلفة. ولاتقف الدراسة عند تحديد أنواع الخامات وكمياتها

بل يجب دراسة خواصها الكيميائية والطبيعية والميكانيكية لمعرفة وتحديد استخداماتها المختلفة. كما يلزم استعراض الطبيعة الإيكولوجية من مناخ وبيئة وطبوغرافيا لمعرفة ملاءمة هذه الطبيعة للأشطة التنموية والمعيشية. وتشتمل الدراسة البيئية على إمكانية استخدام العناصر الطبيعية من رياح وأشعة شمس في توليد الطاقة والاستفادة من الأمطار والآبار في الزراعة والرعي.

وتمثل هذه الدراسات البنية التحتية للتنمية والتي على أساسها ستتحدد النوعيات والتقنيات الملائمة لمجالات التنمية من صناعة وزراعة وسياحة وغيرها وكذلك مناطق توطينها.

وتتبع هذه الدراسة تحديد النمط المعماري والتخطيطي الأمثل للمستقرات البشرية في محاور التنمية الجديدة وتدرجها الحجمي والعددي وعلاقاتها الوظيفية فيما بينها. ويحدد النمط العمراني نمط النشاط المعيشي بجانبيه الاقتصادي والاجتماعي فضلا عن تأثير العناصر البيئية والمناخية على التخطيط الحضري ونظم الإنشاء والتصميم المعماري.

وبنظرة عامة على الحيز المكاني المصري يتضح أنه في مجمله يأخذ الشكل الشبكي بخطوط رأسية وأخرى عرضية. فالخطوط الرأسية تمثل محاور تنمية تمتد طوليا من الشمال إلى الجنوب في نفس اتجاه المحور التنموي المأهول الحالي. والخطوط العرضية التي تمتد من الشرق إلى الغرب تمثل شرايين المواصلات الرئيسية التي يمكنها نقل الطاقة والمرافق والسكان والخامات والمنتجات بين محاور التنمية الطولية المتوازية أي أنها محاور الانتشار العمراني. وبذلك تكون شبكة محاور التنمية الرأسية وشبكة الانتشار العمراني العرضية شبيهتين بخطوط الطول والعرض على المسطح الجغرافي. وفيما يلي بيان بكل منهما، أنظر شكل رقم (٥-٥) بالملحق:

- **محاور التنمية الطولية Longitudinal Corridors Of Development**

١ – محور يمتد بمحاذاة مجرى النيل في الأراضي الصحراوية المشرفة على الوادي الأخضر على حافة الهضبة الشرقية وعند بدايات الأودية الجافة التي تخترق هذه الهضبة متجهة شرقا نحو البحر الأحمر، وهو محور تنمية زراعية.

٢ – محور الساحل الشرقي بطول شواطئ البحر الأحمر وخليج السويس، وهو محور تنمية سياحية في المقام الأول.

٣ – محور وسطي يقع بالهضبة الشرقية بين البحر الأحمر والوادي، ويختص أساسا بتنمية الخامات التعدينية المتوافرة بهذه المنطقة.

٤ – منطقة شبه جزيرة سيناء بسواحلها على خليج السويس وخليج العقبة والبحر المتوسط وهضبتها الوسطى وكذلك منطقة قناة السويس، وهذا المحور يحتوي على إمكانات كبيرة في التنمية الزراعية والتعدينية والصناعية والسياحية.

٥ – محور طولي يشتمل على منخفضات الصحراء الغربية بالوادي الجديد، ويبدأ من وادي توشكى جنوبا مارا بواحات الخارجة والداخلة والفرافرة والبحرية، ثم يتصل بمنطقة سيوة شمالا. ويشار إلى هذا المحور عادة "بالحزام الأخضر الغربي" Western Green Belt، وهو محور تعديني وتنمية زراعية وصناعية.

٦ – المحور الساحلي الشمالي الذي يمتد بين السلوم وشمال الدلتا، ويختص أساسا بالتنمية السياحية والزراعية.

٧ – منطقة بحيرة السد العالي ولها إمكاناتها الكبيرة، وتختص بالتنمية السياحية والزراعية وصيد الأسماك.

ومن الملاحظ أن أغلب هذه المحاور التنموية تمتد طوليا بين الجنوب والشمال في نفس اتجاه المحور المأهول الحالي والذي يتمثل في الوادي والدلتا. أي أن شرائح التنمية في مصر القديمة منها والجديدة هي في مجملها شرائح رأسية تسير متوازية ومتتالية من شمال البلاد إلى جنوبها.

- **محاور الانتشار العمراني العرضية أو المحاور الحاملة للمرافق الرئيسية:**

أ – المحاور في جنوب مصر:

تتبع هذه المحاور في مصر العليا الأودية الجافة في الصحراء الشرقية، وتسير في الاتجاه العرضي متعامدة تقريبا مع محاور التنمية الطولية، وتربطها بالوادي شبكة طرق رئيسية وتمدها بالمرافق وعلى الأخص المياه والطاقة الكهربائية. وهذه المحاور هي:

١ – محور الكريمات – الزعفرانة.

٢ – محور الشيخ فضل (المنيا) – رأس غارب.

٣ – محور أسيوط – الغردقة.

٤ – محور قنا – سفاجة.

٥ – محور قفط – القصير.

٦ – محور ادفو – مرسى علم.

٧ – محور كوم أمبو – رأس بناس.

٨ – محور أسوان – بير شلاتين ويمتد جنوبا إلى حلايب.

ب – المحاور العرضية في شمال مصر:

وهي التي تربط الحيز الحالي بمناطق التنمية الجديدة وتمدها أيضا بالمياه والطاقة، وهي:

١ – المحور الساحلي الشمالي الذي يربط السواحل الشمالية للصحراء الغربية والدلتا وشبه جزيرة سيناء.

٢ – المحور الأوسط ويمتد من جنوب منخفض القطارة ووادي النطرون إلى مديرية التحرير ووسط الدلتا وصحراء شرق الدلتا بمحاذاة ترعة الإسماعيلية مارا بمدينة الإسماعيلية، وينتهي بمحور وسط سيناء.

٣ – المحور الجنوبي ويمر بمدينة ٦ أكتوبر والجيزة والسويس ويتصل بمحور جنوب سيناء.

وتمثل هذه المحاور العرضية شرايين المواصلات الرئيسية التي يمكنها نقل المرافق والسكان والخامات والمنتجات إلى محاور التنمية الطولية المتوازية.

(٢) مراحل الخروج من الحيز المأهول الحالي في الدلتا والوادي إلى المجتمعات الجديدة بمحاور التنمية المقترحة :

تشير الدراسات الأولية إلى أن المسطح الذي يمكن تنميته وتعميره يتراوح بين ٢٥% و٣٥% من المسطح المصري الكلي، ويمكن الوصول من الوضع الحالي بمحدداته وقصوره إلى الوضع المستهدف من خلال مراحل متدرجة متناسقة، ويجري الإعداد لها باشتراك جميع قطاعات الدولة، وهذه المراحل هي:

١ – مرحلة الخروج المباشر إلى الأراضي الصحراوية الملاصقة للوادي الأخضر والدلتا والتي تحوي إمكانات واعدة، مثل صحراء الصالحية شرق الدلتا وشمال وجنوب التحرير غرب الدلتا، ومنها بدايات الأودية الجافة في مصر العليا. وقد بدأ هذا الاتجاه حاليا بإنشاء مدن العاشر من رمضان والعبور والصالحية شرق الدلتا، ومدن العامرية والنوبارية والسادات غرب

الدلتا، ومدن بني سويف الجديدة والمنيا الجديدة وأسيوط الجديدة وسوهاج الجديدة وأسوان الجديدة بمصر العليا.

٢ – مرحلة تنمية أقطاب النمو Poles of Growth ذات الإمكانات التي يمكن استغلالها بسهولة نسبيا والتي تقع على المحاور الطولية والعرضية، وهي على سبيل المثال: بعض مناطق الساحل الشمالي ووادي العريش والصحراء الواقعة بين الفيوم وبني سويف ومنطقة السد العالي وبعض مناطق ساحل البحر الأحمر ومنطقة الوادي الجديد ومنطقة توشكى.

٣ – مرحلة تنفيذ هياكل البنية الأساسية للمحاور العرضية.

٤ – مرحلة التنمية الشاملة وإعطاء الأقاليم فاعليتها الاقتصادية في إدارة التنمية، كل وفقا لإمكاناته وموارده الطبيعية والبشرية.

ومن الأهمية بمكان ضرورة تحديد الشرائح الاجتماعية المستهدفة للانتقال إلى المجتمعات الجديدة ودراسة عوامل الجذب السكاني إليها مثل منح ميزات كبيرة لساكنيها لا تتوافر لسكان الحيز الحالي. ويبدو أن الأسر المكونة حديثا سوف تمثل الجزء الأكبر من الشرائح التي يمكنها أن تترك الحيز القديم وتنتقل إلى الحيز الجديد، ذلك لأنها أكثر الشرائح تطلعا للمستقبل وأكثرها ديناميكية وأقلها ارتباطا بالحيز القديم. كما أنه يمكن تشجيع المجندين بعد انتهاء فترة تجنيدهم على الاستقرار في المجتمعات الجديدة. ولعل هذه الوسيلة هي أقل الوسائل تكلفة وأكبرها عائدا ذلك لأن التجنيد يشمل جميع شباب البلاد وهم في باكورة حياتهم العملية ويمكن أثناء فترة تجنيدهم تأهيلهم مهنيا وحرفيا ليكونوا أكثر استعدادا للعمل في مناطق التنمية الجديدة.

(٣) تقسيم المسطح المصري إلى أقاليم:

من العرض السابق يتضح أن المسطح المصري ينقسم طوليا من الشمال إلى الجنوب إلى محاور تنموية متوازية ومتتالية، ويقع في وسطها المحور الحالي المأهول، كما ينقسم المسطح عرضيا من الشرق إلى الغرب إلى شرايين رئيسية شبه متوازية ومتعامدة مع محاور التنمية الطولية. وتقوم هذه الشرايين بنقل الطاقة والمرافق والمواد الخام والمنتجات الزراعية والصناعية بين محاور التنمية، كما تساعد على الانتشار السكاني من الحيز المأهول حاليا في الوادي والدلتا إلى مناطق التنمية الجديدة.

لذلك يجب أن يأخذ تقسيم المسطح المصري إلى أقاليم في اعتباره التقسيم العرضي، بحيث يشتمل الإقليم الواحد على قطاعات Segments من محاور تنمية مختلفة: صناعية وزراعية وتعدينية وسياحية وغيرها، وبذا يتكامل الإقليم فيما بينه من عناصر التنمية بأنواعها المختلفة. ومثل هذا التنوع يساعد على زيادة معدل التنمية وعلى وجه الخصوص التنمية الاقتصادية، كما أن هذا التقسيم الأفقي يتيح لكثير من الأقاليم – خصوصا أقاليم الصعيد – منافذ على البحر الأحمر بجانب منافذ أقاليم الشمال على البحر المتوسط.

كما أن هذا التقسيم الإقليمي يشمل كلاً من الحيز الحالي والحيز الجديد وذلك حتى يمكن دمج الحيزين في وحدة اجتماعية واقتصادية متكاملة.

وبناء على ما سبق، فمن المقترح أن تصبح أقاليم مصر كالآتي، أنظر شكل رقم (٥-٦) بالملحق:

١ – **إقليم القاهرة** : ويضم محافظات القاهرة والقليوبية والجيزة.

٢ – **إقليم وسط الدلتا** : ويضم محافظات دمياط وكفر الشيخ والغربية والمنوفية.

٣ – **إقليم شـــرق الدلتا:** ويضم محافظات الشرقية والدقهلية والقليوبية.

٤ – **إقليم غـــرب الدلتا:** ويضم محافظات البحيرة والإسكندرية ومطروح.

٥ – **إقليم شمال الصعيد:** ويضم محافظات بني سويف والمنيا والفيوم وجـــزءًا من البحر الأحمر.

٦ – **إقليـــم أسيـــــوط** : ويضم محافظات أسيوط وسوهاج والـــوادي الجديـــد وجزءا من البحر الأحمر.

٧ – **إقليم جنوب الصـــعيد** : ويضم محافظات قنا وأسوان وجنوب البحر الأحمر وجنوب الصحراء الغربية.

٨ – **إقليـــــم سينـــاء** : ويضم محافظتي سيناء الشمالية والجنوبية ومحافظـــات بور سعيد والإسماعيلية والسويس.

ومن المقترح أن تكون عواصم الأقاليم في مدن جديدة وليست في عواصـــم المحافظات، فذلك يساعد كثيرا على نمو هذه المدن ومنع التكدس في عواصـــم المحافظات، كما أنه قد لا يكون من الأوفق إداريا وضع جهازين رئيسيين "جهاز إدارة الإقليم وجهاز إدارة المحافظة" في مدينة واحدة.

(٤) التنمية والعمران – الاستراتيجية . الإدارة . التخطيط:

إن مهمة صياغة استراتيجية قومية واضحة المعـــالم للتنميـــة الاقتصـــادية والاجتماعية والعمرانية هي توفير إطار مرجعي حاكم لسياسات وخطط التنميـــة كما أنها ضرورة لا غنى عنها لصياغة الهيكل المكاني للتنمية في الحيز القومي المصري. والاستراتيجية في هذا الإطار ليست خطة طويلـــة الأجـــل ولكنهـــا مجموعة متوازنة من المبادئ الأساسية المرجعية التي تحكم اتخاذ القرار علـــى المستويات المختلفة وفي المجالات المتعددة، وقد ترتبط بمـــدى زمنـــي طويـــل

ولكنها تظل مع سرعة المتغيرات عرضة للتعديل والتغيير كلما دعت الحاجة إلى ذلك. إن نمط التنمية في ظل متغيرات متلاحقة يتطلب صياغة استراتيجية تنموية تتسم بالمرونة سواء فيما يتعلق بآليات التخطيط بمستوياته وأنواعه المختلفة أو بآليات إدارة التنمية.

ومن ناحية أخرى فإن استراتيجية التنمية تقوم على تركيبة متكاملة وشديدة التنوع من كل من الموارد المحلية المتاحة أو المستحدثة بالإضافة إلى التقنيات الحديثة ذات الإمكانات الكبيرة والتي سوف تستخدم على نطاق واسع في مجالات التصنيع والاستزراع والطاقة. ومن ثم سوف تجنب مداخل التنمية ذات البعد الواحد والتي ترتبط أساسا بمحور معين أو بإنتاج قطاعي معين كما كان عليه الحال في أغلب الأحيان في الحيز القديم. كما تقوم استراتيجية التنمية على حقائق العصر الجديد والتي تتمثل في فتح القنوات في كل المجالات بين الشعوب بصورة لم يسبق لها مثيل، وكذلك تتمثل فى الإيقاع السريع للمتغيرات التي تتعرض لها هذه الشعوب وعلى الأخص في دول العالم الثالث. إن المقترح هنا لاستراتيجية التنمية يرتبط بالتوظيف المتوازن لكل الموارد المتاحة طبقا لخصوصية الموارد والإمكانات بكل إقليم من أقاليم التنمية وحسب الطلب على المنتج منها محليا وعالميا وبما يتفق ومراحل التنمية وبرامجها.

إن الهدف من التنمية في مجملها هو إعادة هيكلة توزيع مراكز الثقل السكاني على المستوى القومي في الحيز القديم وفي آفاق أرحب في الحيز الجديد عبر عملية تنمية مكانية تراكمية طويلة المدى، أو بمعنى آخر فإن الهدف من التنمية هو العمل على تلاقي المخزون السكاني الكبير في الحيز القديم والسعة المكانية المترامية الأطراف في الحيز الجديد. أي إعادة التوازن بين الإنسان والمكان.

إن التكيف المرن مع الأوضاع الجديدة المتغيرة محليا وعالميا يمثل القضية الأساسية في مسألة إدارة التنمية. كما أن الإيقاع السريع وكثرة المستجدات يفرض بالضرورة إعادة صياغة الأهداف على فترات متقاربة للتكيف مع هذه المتغيرات المستجدة. أي أن إدارة التنمية تتطلب قدرا عاليا من المرونة والارتباط بالاستراتيجية العامة الحاكمة مع الاحتفاظ بأهداف مفتوحة قابلة للتعديل في ضوء أي متغيرات طارئة.

كما أن الطبيعة الصحراوية والساحلية للحيز الجديد -والمختلفة عن الطبيعة الفيضية في الحيز القديم- تتطلب نوعا آخر غير تقليدي في إدارة التنمية يتسم باللامركزية، مع إعطاء الأقاليم والإدارات المحلية قدرا أكبر من السلطة لإدارة شئونها بنفسها في مجالات التخطيط ووضع الأولويات وتنفيذ مشروعات التنمية والعمران.

إن آليات العملية التخطيطية بأشكالها التقليدية (إعداد التخطيطات على المستوى المركزي وغياب المشاركة الشعبية – الانفصال الكبير بين الأجهزة المركزية وأجهزة الإدارات المحلية – غياب آليات التحديث والتعديل) تصبح غير مناسبة للتخطيط التنموي والعمراني للانتشار السكاني من المحور المأهول الحالي إلى محاور تنموية جديدة. ولقد أصبح من الضروري أن تتحول عملية التخطيط إلى أن تكون أحد مركبات منظومة إدارة التنمية الكلية والشاملة وعلى مستوياتها المختلفة: القومي والإقليمي والمحلي.

ومن المقترح في مجال الإدارة والتخطيط للتنمية والعمران خلق مستوى إداري جديد بين الحكومة المركزية من ناحية والمحافظات والمحليات من ناحية أخرى وهو مستوى إدارة الإقليم. إذ يكون لكل إقليم هياكله الإدارية ويتولى بإمكاناته الكبيرة: وضع التخطيط الإقليمي والتنسيق بين المحافظات التابعة له.

وسوف يضم الإقليم مساحات واسعة وأنشطة اقتصادية متعددة وبذلك تزداد قدرة الإقليم الاستثمارية والانتاجية ويصبح في مقدوره أن يعتمد اقتصاديا على نفسه وأن يستغنى تدريجيا عن التدخل والتمويل المركزي في إدارته وفي مشروعاته. كما أن الأقاليم ستكون أكثر قدرة على استيعاب التكنولوجيات الحديثة المتطورة (الطاقة – الاتصالات – المعلومات) والاستفادة الكاملة منها.

هذا فضلا عن أن حجم الوحدة المحلية الكبير سوف يساعد على خلق كوادر فنية وإدارية على مستوى عالٍ من الكفاءة، كذلك خلق كوادر شعبية على مستوى كبير من المسئولية المدنية تستطيع أن تواجه بها تحديات ومشاكل التنمية داخل الإقليم.

إن تقسيم مصر إلى أقاليم اقتصادية في الماضي لم يلق نجاحا يذكر لأن هذه الأقاليم لم تكن لها سلطة تنفيذية، ولم يكن لها كوادر إدارية ،وبذلك لم تكن لها في حقيقة الأمر فاعلية في مجال التخطيط والتنفيذ.

ونظرا لأن إدارة التنمية وإدارة العمران شديدتا الارتباط فإنه من المقترح أن تتولى هيئة واحدة إدارتهما معا على كافة المستويات: المستوى القومي والمستوى الإقليمي والمستوى المحلي، وذلك على النحو التالي:

١- الجهاز المركزي لتخطيط التنمية والعمران على المستوى القومي

يقوم هذا الجهاز بإعداد التخطيط على المستوى القومي. وتتحدد في هذا التخطيط محاور التنمية الرئيسية والفرعية بعناصرها من الموارد والإمكانات، كما تتحدد محاور الاتصال الفرعية التي تربطها وتمدها بالمرافق، وكذلك مراحل التنمية والانتشار السكاني في إطار السياسات القومية للدولة. كما يحدد في تخطيطه النمط العمراني الأمثل للمستقرات البشرية في محاور التنمية الجديدة. ويكون هذا الجهاز القومي على

اتصال رأسي مباشر بهيئات التخطيط الإقليمي وكذلك لجـــان التخطـــيط المحلية.

٢- هيئة التخطيط الإقليمي للتنمية والعمران

تنشأ هذه الهيئة بكل إقليم وتتولى إعداد التخطـــيط التنمـــوي والعمرانـــي للإقليم بما يلزم ذلك من دراسات اجتماعية واقتصادية وبيئيـــة، وأيضـــا الدراسات الخاصة بإمكانات موارد الإقليم الطبيعيـــة والبشـــرية وتحديـــد اتجاهات محاور التنمية والعمران. ويتم ذلك في إطار التخطيط القـــومي وفي إطار الاستراتيجية العامة للتنمية.

٣- لجنة التخطيط المحلية

وتقوم بوظائف شبيهة لهيئة التخطيط الإقليمي للتنمية والعمـــران، ولكـــن داخل حدودها الإدارية المحلية.

وترتبط هذه الأجهزة رأسيا مع بعضها البعض، كما يرتبط كل منها أفقيـــا بالأجهزة التنفيذية في نفس مستواها الإداري القومي أو الإقليمـــي أو المحلـــي. وبذلك تتم التنمية والعمران في منظومة واحدة متكاملة تتحقق معهـــا عناصـــر الإدارة الحديثة القادرة على مواجهة تحديات العصر والظروف الخاصـــة التـــي تواجه مصر في حاضرها ومستقبلها.

المراجع :

١- السيد كيلاني (٢٠٠٠) اتجاهات ومحددات النمو الحضري فى مصر، فى (الانفجار السكاني في المدن العربية وتحديات القرن الواحد والعشرين)، المؤتمر العام الثاني عشر لمنظمة المدن العربية – الكويت.

٢- الهيئة العامة للتخطيط العمراني (١٩٩٩) المخطط الاقليمي لتنمية الساحل الشمالي الغربي، دراسة غير منشورة – القاهرة.

٣- الهيئة العامة للتخطيط العمراني (١٩٩٨) خريطة التنمية والتعمير لجمهورية مصر العربية عام ٢٠١٧، دراسة غير منشورة – القاهرة.

٤- الهيئة العامة للتخطيط العمراني (١٩٩٥) استراتيجية التنمية الشاملة لإقليم وسط الصعيد، دراسة غير منشورة – القاهرة.

٥- الهيئة العامة للتخطيط العمراني (١٩٩٤) استراتيجية التنمية الشاملة لأقاليم الصعيد، دراسة غير منشورة – القاهرة.

٦- الهيئة العامة للتخطيط العمراني (١٩٩٢) استراتيجية التنمية الشاملة لإقليم الدلتا، دراسة غير منشورة – القاهرة.

٧- الهيئة العامة للتخطيط العمراني (١٩٩٢) تقسيم مصر الى أقاليم تخطيطية، المسودة النهائية للإطار العام للمشروع، ورقة غير منشورة – القاهرة.

٨- مبارك والعمران – انجازات فى الحاضر وأحلام المستقبل – وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية.

٩- التقرير الوطني مقدم لمؤتمر الأمم المتحدة الثاني للمستوطنات البشرية – اسطمبول ١٩٩٦.

١٠-الهيئة العامة للتنمية السياحية (١٩٩٧) منهجية بناء سيناريوهات استراتيجية قطاع السياحة، دراسة غير منشورة – وزارة السياحة – القاهرة.

١١-المجالس القومية المتخصصة – السياسة العامة لتطوير العاصمة (١٩٩٩).

١٢- المجالس القومية المتخصصة – رؤية عصرية للتخطيط القومي والإقليمي والتقسيم الإداري فى مصر ٢٠٠٠.

١٣-المجالس القومية المتخصصة- اختلاف البيئة العمرانية للمدينة المصرية (١٩٨٩).

١٤-المجالس القومية المتخصصة – سياسات الإسكان وإسكان محدودي الدخل (١٩٩٢).

١٥-المجالس القومية المتخصصة – المدن والمجتمعات العمرانية الجديدة (١٩٩٣).

١٦-المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية – الخصائص السكانية والظروف العمرانية لمدينة العاشر من رمضان.

١٧-مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية – الأبعاد الاجتماعية لمشكلة الإسكان فى مصر.

١٨-رشدي سعيد (١٩٩٦) الحقيقة والوهم فى الواقع المصري، دار الهلال – القاهرة.

١٩-عبد الفتاح منجي (١٩٩٥) التنمية الصناعية فى مصر: السمات الأساسية والاتجاهات المستقبلية، تقرير أولي غير منشور، وزارة التخطيط – القاهرة.

٢٠-غادة حسن (١٩٩٩) القرى المتروبوليتانية بإقليم القاهرة الكبرى، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة – القاهرة.

٢١-طارق وفيق (٢٠٠٠) التضخم الحضري وظاهرة النمو العشوائي: دراسة لأنماط وعوامل الظاهرة فى المدن الحضرية، فى (الانفجار السكاني فى المدن العربية وتحديات القرن الواحد والعشرين)، المؤتمر العام الثاني عشر لمنظمة المدن العربية – الكويت.

٢٢-مجدي ربيع (٢٠٠٠) الاستيطان الحضري فى مصر: تحديات الوضع الراهن والرؤية المستقبلية فى (الانفجار السكاني فى المدن العربية وتحديات القرن الواحد والعشرين)، المؤتمر العام الثاني عشر لمنظمة المدن العربية – الكويت.

٢٣-مجدي ربيع وآخرون (١٩٨٩) التنمية العمرانية لمناطق التخلف الحضري بين فكر التخطيط والواقع التنفيذي، فى (التنمية المتكاملة للمجتمعات الحضرية المختلفة) المؤتمر العلمي الأول، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية.

٢٤-محمد السيد غلاب (١٩٩٦) الزيادة السكانية: أصول تضاف أم خصوم تستقطب ؟ فى (مصر فى القرن الحادى والعشرون) مركز الأهرام للترجمة والنشر – القاهرة.

٢٥-محمود أبو زيد (١٩٩٨) المياه: مصدر للتوتر فى القرن ٢١، مركز الأهرام للترجمة والنشر – القاهرة.

٢٦-محمود أمين علي (١٩٩٩) المدن والمجتمعات الجديدة، مشروع مصر ٢٠٢٠، دراسة فى واقع ومستقبل العمران فى مصر – دراسة غير منشورة – القاهرة.

٢٧-معهد التخطيط القومي (١٩٩٦) تقرير التنمية البشرية – القاهرة.

٢٨-يحيي دراز (١٩٩٦) تصور مبدئي حول الاستراتيجية المكانية للتنمية الزراعية فى مصر، دراسة غير منشورة، وزارة التخطيط – القاهرة.

٢٩- Population Crises Committee : Cities Life in the world 100 Largest cities , Washington D.C. 1991

٣٠-أطلس القاهرة الكبرى. الهيئة العامة للتخطيط العمراني – مركز الدراسات والوثائق الاقتصادية والقانونية والاجتماعية – فرنسا (٢٠٠١).